وسمع بذا الاوله فرد عليه والثاني ما ذكره شيخنا ابو عبد الله
انه يجوز ان يصدره الله تعالى الى العلم بذلك عند خوف ترك النظر
مسئلة لا خلاف ان الخاطر الذي يسمى
الخاطر خمسة اشياء احدها السبب على الامارات العقلية والثاني
العجز والشك وجوب النظر والرابع ثبات الادلة التي عندها يجب النظر
والخامس ترتيب الادلة والاصل فيه ان الخاطر يحدث لله على ما
خلف عليه من الصلاح اما لحث على النظر وعلى امارة الحدوث وعلى الجهة
التي منها يجب النظر وذلك الغرض ان يحصل عالما بوجوب
النظر وبقدره اما متى عند الخوف من ان لا يفعل فلا بد ان يتضمن
ذلك وجه الامارة اذا لم يكن له حكم اذا كان له امارة فلا بد ان
يتضمن ذلك في الامارة ما يدل على انه امارة لما يدل
عليه ما لا يعلم الا بعلم ان يقول متى علمت ان لك
بما يعلمني من الثواب على طاعتك والعقاب على معاصيك كنت الى
مقارفة المعصية اقرب فعلم بما قرر في عقله حسن الحاث النظر
وقبح ضده وان لم يعلم من الموجب وهذا هو الذي يقوله ابو هاشم ان
الخاطر يحوفه من ترك النظر انه اذا لم ينظر ويعرف صانعه
وصفاته ونوابه كان الى معاصيه اقرب فعاقب ولو عرفه
كان الى الطاعة اقرب وسمي الثواب وهذا هو الذي يثيره الخاطر
قيل فاما ابو علي فذكر في ذلك وجه احدها ما ذكر ابو هاشم
والثاني انه يتضمن على وجوب النظر من حيث لا يأمن ان لم يعرفه
ان يدخل نعمه وتاليها من حيث الامن ان يعاقبه على تضييع شكر
اما زوال النعم فلا يصح لان الخاطر كلام ويكون من جهة تعالى ومن

جهة الملك بامره فلا بد ان يكون صدقا واذا كان كذلك لم يجز ان يقول
ان لم يعرف ذلك لا يأمن زوال نعمك الا والملك العالم بعرفه
بالله يعلم ويعرفه ومعارفه انه لا نعم لها كما كان قبل ذلك
انه لا تعلق لها فلا ان هذه النعم تفصل واذا منها تفصل
سواء عرف الله او لم يعرفه وما قاله انما كان يصح لو وجوب ادامة النعم
بعد المعرفة فاما الحاضرها لاجل شكره النعمة بعد ان شكر النعمة
انما يجب متى عرف المنع وتضرر وعرف انما نعمه وعرف انه ليس لاحد
اسناه فاذا عرف ذلك بطرقه فان عرف المنع على الجملة لزمه الشكر
على وجه الجملة وان عرفه بعينه لزمه الشكر على وجه مخصوص بشرائط
وجوب شكر المنع ومن لم يعرف المنع لم يعرف هذه الوجوه فلم يلزمه الشكر حتى يقال لاجل ذلك يلزمه معرفة المنعم التي بشكره فاما
ترتيب الادلة فذكر ابو علي انه لا بد منه لان النظر يلزمه على
ترتيب ويدرج فسمه على ذلك وذكر ابو هاشم انه لا يجب ذلك لان
يعرف بمكان عقله وبالعادات وذكر القاضي انه لا خلاف بينهما
في الحقيقة لانه ان كان العاقل علمه بالعادات وبمكنه ترتيب الادلة
فلا عجب بانه خاطر وان كان المعلوم من حاله انه لا يعلم ذلك لا بد
ان يتضمن الخاطر كما لا بد من بيان الادلة مسئلة اذا حصل
الخاطر دعاه الى النظر وعارضه خاطر دعاه الى ترك النظر
فانه لا يرتفع وجوب النظر عنه ثم احتلفوا فقال ابو علي يكون معارضا
غير انه مدفوع لانه يدعوا الى خلاف ما علم في العقل وقال ابو هاشم

Copyright © King Saud University